كلية الحقوق
قسم القانون الدولي الخاص

عمليات التداول في الأوراق المالية
القانون الواجب التطبيق والقضاء المختص

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث
مرتضى محمد على تقي اللواتي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د / أحمد قسمت الجداوي (مشرفاً ورئيساً)
أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د / أبو العلا على أبو العلا النمر (مشرفاً وعضواً)
أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص ووكيل كلية الحقوق الأسبق– جامعة عين شمس

أ.د / سمير علي عبد القادر (عضواً)
نائب رئيس هيئة النيابة الادارية

أ.د/ ابراهيم محمد عبد الحليم (عضواً)
رئيس لجان فض المنازعات بوزارة المالية والاستاذ المنتدب بكلية الحقوق – جامعة حلوان

١٤٤٠هـ – ٢٠١٨ م

كلية الحقوق

قسم القانون الدولي الخاص

صفحة العنوان

اسم الباحث: مرتضى محمد على تقي اللواتي

اسم الرسالة: عمليات التداول في الأوراق المالية

القانون الواجب التطبيق والقضاء المختص

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

القسم التابع له: القانون الدولي الخاص.

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج:

سنة الــمنح: ٢٠١٨.

كلية الحقوق

قسم القانون الدولي الخاص

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: مرتضى محمد على تقي اللواتي

اسم الرسالة: عمليات التداول في الأوراق المالية

القانون الواجب التطبيق والقضاء المختص

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د / أحمد قسمت الجداوي (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د / أبو العلا على أبو العلا النمر (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص ووكيل كلية الحقوق الأسبق– جامعة عين شمس

أ.د / سمير علي عبد القادر (عضواً)

نائب رئيس هيئة النيابة الادارية

أ.د/ ابراهيم محمد عبد الحليم (عضواً)

رئيس لجان فض المنازعات بوزارة المالية والاستاذ المنتدب بكلية الحقوق – جامعة حلوان

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ
وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ
أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن
سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ١٢٥ ﴾

(سورة النحل – الآية ١٢٥)

إهـــداء

إلى ...من معلمي الأول . أبـــي الحبيب

إلى ...مـــن سهرت ليالي كي ترعاني .أمـي الحنونة (رحمها اللّه)

لطالما تمنيت ، أن تشاهدوني اليوم وأنا أقف لأحصد زرعكم ، وأن تكونوا بجانبي ، وأن أرى في عينيكم سعادتكم وفخركم بما فعلت.

فعلتم ما بوسعكم من أجلي ، وفعلت ما بوسعي لأسعدكم،

فلا تزال كلماتكم تترد في إذني ، إن العلم ميراث الصالحين، ومنارة الضالين.

أشهد إنكم لم تبخلوا عليّ بشيء ، أحببتموني كثيرا" وأحببتكم أكثر .

إلى ...عصبتي في الطريق .... أخوتي وأخواتي

إلى ...أصدقائي

إلى ...بلدي امتنانا" وعرفانا" بالجميل

إلى ...من ساعدني حرفا" وكتاب . ومن ألهمني فكرا" وفكرة

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

قال تعالى:(وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ) صدق الله العظيم

الحمد لله الذي هداني إلى طريق العلم فـأتممته، ووفقني في عملي فأنجزته، وعلمني مالم اكن أعلم، سبحانك ياربنا لاعلم لنا إلا ما علمتنا أنك انت العليم الحكيم . والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا ومعلمنا محمد صلى الله عليه وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه وسار على خطاه إلى يوم الدين .

أما بعد...

واتقدم بخالص شكري وتقديري لأستاذي ومعلمي، ومعلم الأجيال من قبلي، صاحب المعالي سيادة **الأستاذ الدكتور /احمد قسمت الجداوي**، رئيس قسم القانون الدولي الخاص ، كلية الحقوق - جامعة عين شمس ، على تفضله بقبول رئاسة لجنة الحكم على الرسالة وعناء قراءتها وابداء كل مايَعِنٍّ لسيادته من ملاحظات تُثري ذلك العمل رغم كثرة اعبائه وضيق وقته ، فلسيادته مني عظيم الشكر والتقدير ، واسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

يطيب لي ان اتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى استاذي الفاضل **الأستاذ الدكتـور/ أبو العلا على أبو العلا النمر**، أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص ،وكيل كلية الحقوق (سابقا")- جامعة عين شمس،الذي تفضل وقبل الأشراف على رسالتي، فكان لي نعم المعلم والناصح والمرشد، وأتاح لي خلال فترة اشرافه على الرسالة ان انهل من بحر علمه الواسع، وشملني برعايته وكرمه، مما كان له اكبر الأثر في نفسي للمضي قدما" في هذا العمل حتى خرج إلى النور، فلسيادته اسمى ايات الشكر والعرفان .

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري الى سيادة الأستاذ **الدكتور / سمير علي عبد القادر، نائب رئيس هيئة النيابة الادارية**،على قبول سيادته الأشتراك في لجنة الحكم على هذه الرسالة ليمتعنا بفيض علمه وطيب اخلاقه وجميل ملاحظاته ،فتزداد رسالتي ثقلا"علميا" وشرفا" أدبيا".

كما اتوجه بعظيم الشكر ووافر التقدير إلى أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور/ ابراهيم محمد عبد الحليم** رئيس لجان فض المنازعات بوزارة المالية والاستاذ المنتدب بكلية الحقوق جامعة حلوان، الذي شرفني بقبول الأشتراك في مناقشة هذه الرسالة . رغم اعبائه الجسيمة ومشاغله الكثيرة، ولم يبخل عليّ بنصح أو توجيه، فلسيادته جزيل الشكر والأمتنان .

الباحث

مقدمة

أولاً: علاقة الاستثمار بموضوع البحث

مهما بلغت القوة المالية والاقتصادية لبلد ما، فإنه يبقى – في ظل العولمة الاقتصادية – في حاجة ماسة إلى الاستثمار، سواء أكان ذلك الاستثمار وطنيا أو أجنبيا[١]، كما أنه مهما كانت قوة الأداء الاقتصادي لأي بلد، فإنه لن يكون في منأى من الأزمات الإقتصادية. ولأجل ذلك فإن الاستثمار بصورتيه المباشرة وغير المباشرة[٢] يمثل عنصراً فعالاً وحيوياً لتحقيق العديد من الأهداف العامة في الدولة، ومنها النمو الاقتصادي والذي يسهم بشكل مباشر في خفض معدلات البطالة والتضخم، ورفع مستويات الدخل والناتج المحلي، وتحسين وضع ميزان المدفوعات، والحد من مستويات الدين الخارجي وذلك بهدف تعزيز التنمية الإقتصادية القومية.

ويعتبر تعزيز التنمية الاقتصادية من أبرز وأكبر الأهداف التي تسعى أي دولة إلى تحقيقها سواء أكان ذلك من خلال مواردها الوطنية أو من خلال الاستعانة بالموارد الخارجية، لذلك أدركت معظم الدول أهمية الاستثمار الأجنبي في هذا المجال، لكونه يستطيع أن يلعب دوراً أساسياً في تحقيق

---

(١) د. أبوالعلا النمر " العولمة والنظام العالمي الجديد " الطبعة الثانية ٢٠٠٤ – ص٩، – وللمؤلف أيضاً: "نظرة انتقادية للسياسة التشريعية المصرية في مجال الاستثمار ونقل التكنولوجيا " الطبعة الأولى – دار النهضة العربية ٢٠٠٢ ص٤، د. صفوت أحمد عبدالحفيظ "دور الاستثمار الأجنبي في تطور احكام القانون الدولي الخاص" رسالة دكتوراه – حقوق عين شمس ١٩٩٩ ص٧، د. علي معيض الغياثين "ورقة عمل بعنوان نحو تشريع قطري جاذب للإستثمار" المؤتمر العالمي الثاني للتحكيم الدولي الذي احتضنته العاصمة القطرية الدوحة للفترة من ١٨ ١٩ أكتوبر ٢٠١٦

(٢) د. منال عفان "الاستثمار غير المباشر في الدول النامية" دار النهضة العربية للنشر و التوزيع – القاهرة – بدون سنة نشر ص ١٣

الخطط التنموية للدولة المستضيفة له، فهو يمكنها من استغلال مواردها الطبيعية الاستغلال الأمثل كما يسهم في تحسين البنية التحتية وتطوير مختلف القطاعات الانتاجية، وذلك من خلال ما يقدمه من أصول متنوعة والذي يعتبر رأس المال من أهمها.

وسعيا من تلك الدول لتوفير البيئة الآمنة والجاذبة للأموال الأجنبية بهدف الإستثمار، فقد قامت العديد من الدول بإصدار تشريعات متعلقة بالنشاط الاقتصادي، والقيام بإدخال العديد من التعديلات على التشريعات الداخلية وخصوصا تلك التشريعات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، فضلاً عن إنضمام الدول الى العديد من المعاهدات الاقتصادية الدولية والاقليمية، حتى تكون على درجة من القدرة على استضافة رؤوس الأموال بغية تحقيق الغايات الاقتصادية المرجوة كالنمو الاقتصادي وغيرها من الأهداف[١].

وفي سبيل جذب الأموال الأجنبية لغايات الاستثمار أو الشراكة، وما يستلزم ذلك من تعديل وإصدار القوانين الخاصة بتنظيم الاستثمارات الخارجية لتحقيق الأمن القانوني وتوفير الاستقرار في المعاملات الاقتصادية والمراكز القانونية وعدم المساس بالحقوق المكتسبة، بادر المشرع في سلطنة عمان بإصدار تشريعات متوافقة والدستور ومع مبادئ القانون الدولي[٢].

---

(١) د. عبدالخالق الدحماني "ضمان التوازن المالي لعقود الاستثمار في إطار التحكيم الدولي" دار الثقافة المغربية للنشر والتوزيع – الدار البيضاء المملكة المغربية – بدون سنة نشر ص ٧.

(٢) فعلى مستوى النظام الأساسي فقد نصت المادة (٣٥) بتمتع كل أجنبي موجود في أرض السلطنة بصفة قانونية بالحماية المقررة قانوناً لشخصه ولأملاكه، كما أن النظام الأساسي لسلطنة عمان وبموجب المادة (١١) منه اعتبر الملكية الخاصة مصونة، فلا يجوز منع المالك من التصرف إلا في الحدود التي رسمها القانون، ولا يجوز نزع الملكية الخاصة إلا للمنفعة العامة وفق الشروط التي أبانها القانون

ولأهمية الاستثمار، فقد تعددت تعريفاته، فمن المتخصصين من عرفه بأنه "التزام حالي بدفع مبلغ من المال لفترة زمنية، للحصول على متحصلات مستقبلية، تعوض المستثمر عن الفترة الزمنية التي تم دفع الأموال عنها ومعدل التضخم وعدم التأكد بخصوص المتحصلات المستقبلية"[1]، في حين

مشروط بالتعويض العادل، ومن جهة أخرى تكفل الدولة حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة ومبادئ الاقتصاد الحر، قوامه التعاون البناء المثمر بين النشاط العام والنشاط الخاص وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة.

وأما على مستوى التشريعات الوطنية، فقد نظم المرسوم السلطاني السامي رقم ١٩٩٤/١٠٢ الإستثمار الأجنبي، حيث يمكن للأجانب الاستثمار في مختلف الأنشطة الإقتصادية ، وذلك بشرط أن تكون نسبة ٥١% من الحصص المكونة لرأس المال مملوكة لمواطن عماني، وأجاز ذات القانون أن تنخفض هذه النسبة لتكون ٣٥% وذلك بقرار من معالي وزير التجارة والصناعة بناء على توصية لجنة الاستثمار الاجنبي، وأما إذا كانت المشاريع تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني فقد أجاز المشرع في سلطنة عمان أن يكون المشروع مملوكاً للأجانب كاملاً.

وسعيا لتحقيق البيئة الأكثر أماناً للأموال بغية استقطابها للإستثمار، فقد انضمت سلطنة عمان إلى العديد من المنظمات العالمية والإقليمية ومن أهمها: منظمة التجارة العالمية، الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها، جامعة الدول العربية، منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي، ومن جهة أخرى فقد أبرمت سلطنة عمان العديد من الاتفاقات التي تهدف إلى منع الازدواج الضريبي، وكذلك اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة.

(1) Rrilly Brown – investment analysis and portfolio management – harcourt Inc. – 2000 – page4